

المشاع كمجال عمومي ديمقراطي: دروس من تراثنا الجماعي المفقود

د. رامز عيد*

يعتقد الكثيرون من الباحثين الأنثروبولوجيين أن نظام "المشاع" التشاركي لإدارة الأراضي والحيز العام كان من أهم الأنظمة الاجتماعية التي رتبت العلاقات داخل المجتمع الفلسطيني حتى منتصف القرن العشرين، على ضوء انتشاره في معظم القرى الفلسطينية حتى تلك الفترة. على الرغم من "الاكتشافات" والأبحاث العلمية بشأن دور المشاع الاجتماعي في خلق إدارة تعتمد المساواة والتشاركية الديمقراطية المحلية في اتخاذ القرارات، فإن معظم الكتابات الأولى عنه، وبخاصة في فترة حكم الانتداب البريطاني، وصفته كنظام اقتصادي قديم ومتخلف لإدارة المساحات العمومية، وبأنه غير ملائم لـ "روح العصر الحديث"، لا بل إن وجوده قد يحول دون إمكانيات "تطوير" الأرض (land development). هذه الفكرة الاستشراقية عنه هي نتاج نظرة رأسمالية بحتة، سادت لدى حكومة الانتداب وصقلت سياساتها في فلسطين، مثل ما سادت أيضًا ضد كل المنظومات التشاركية المتشابهة لإدارة الأراضي العمومية لدى الشعوب الأصلية في معظم المناطق المستعمرة في العالم آنذاك.

المشاع هو المصطلح العام الذي أُطلق في فلسطين ومناطق عديدة من بلاد الشام، والذي قد يشمل عدّة معانٍ تتعلق جميعها بالحقوق المشتركة لأعضاء مجموعة من الأفراد على أرض أو حيّز معين، هذه المجموعة شملت -في المعتاد- أبناء القرية أو أبناء المنطقة. على سبيل المثال: الأراضي الزراعية التي يمتلكها أبناء القرية أو المدينة معًا مملّكية مشتركة كانت تسمى المشاع، وكمثلها المساحات الواسعة المُعدّة لرعي الماشية، وأراضي الأحراش والغابات المحيطة بالبلدة. ساحة القرية العامة وكذلك منطقة نبع الماء اعتُبرت مشاعًا، وكذلك الأمر مع بعض أجزاء البيت الواحد المشتركة. الباحثة روزا العيني تذكر أن المفهوم انتقل زمنيًا إلى العصر الحديث، حيث تُعتبر مساحة موقف السيارات مشاعًا في بعض الأمكنة. إذًا، المشاع هو الحيّز العام المشترك الذي اجتمعت حول إدارته مجموعات مختلفة في المجتمع الفلسطيني.

ارتبط المعنى الأكثر انتشارًا للمشاع بعملية توزيع حصص متساوية من الأرض المشتركة لاستعمال أعضاء المجموعة بواسطة عملية مُتفق عليها وثابتة، ذات نتائج متغيرة زمنيًا. إذ تقوم المجموعة بتوزيع الحصص من الأرض بينها، وبعد فترة زمنية (بعد سنة أو سنتين -في المعتاد)، يلغى التوزيع الأول ليتفقوا على توزيع جديد. يحصل كل عضو بذلك على حق استعمال قسم من أرض المشاع، لا على حق التملك الشخصي أو الاستعمال الطويل الأمد في تلك القطعة.

من الجدير بالملاحظة هنا أن طريقة تقسيم حصص الأرض الزراعية بين الأعضاء تنوّعت في بلاد الشام وفلسطين. فهناك طريقة المشاع المفتوح (المدعو "ذكور") ومشاع السهم /الحصة. في المشاع الأول، عدد الحصص يحدّد حسب

معايير لا تتعلّق بالأرض نفسها، بل حسب عدد الأشخاص، وعدد الذكور أو البالغين في كلّ عائلة، أو عدد الحيوانات القادرة على الحراثة مثل الثور (القدان). ووفقاً لذلك، حصل كلّ بيت على حصّته من أرض المشاع. بينما في المشاع الثاني، قُسمت الأرض إلى حصص متساوية ووُزعت على الأعضاء من دون أخذ تلك المعايير بعين الحسبان.

تعتقد بريجيت شيلر، الباحثة التي درست المشاع في جبل حوران، أنّه علينا البحث عن منطق المشاع لا في الفكر الاقتصادي، لأنّه فعلياً هو ظاهرة أو مؤسسة تُعبّر عن روح المجتمع ذاته الذي يتبنّاه؛¹ إذ حافظ على مبدأ المساواة وتوزيع الموارد بواسطة منع قيام طبقة متسلّطة، وهي من ميزات المجتمع القرويّ في شرق المتوسط في تلك الفترة. لكنّها أظهرت أنّ الأسباب الرئيسيّة لانتقال المشاع هناك من المشاع المفتوح إلى مشاع الحصّة هي استيلاء طبقة جديدة من القوى السياسيّة المحليّة في المجتمع على عمليّة تنظيم التوزيع (وبالأخصّ بعض الشيوخ والمخاتير والعائلات الثريّة من سكّان المدن) استطاعت الحصول على عدد أكبر من الحصص سنويّاً. محاولات هؤلاء الأفراد الأقوياء سياسياً واجتماعياً للاستيلاء على أراضي المشاع شجّعت هي كذلك سائر أعضاء المجتمع على تقسيم أراضيهم بصورة دائمة (أرض "المفروز")، آملين بذلك التمكن من المحافظة على حصصهم في الأرض. لا شك أنّ هذه هي نفسها الظاهرة التي تواجهها المجتمعات المستضعفة حول العالم في ظلّ استئثار الدولة بتنظيم الحيّز العام، إذ أظهرت الكثير من الدراسات الأنثروبولوجيّة في إفريقيا وآسيا وجنوب أمريكا مدى التدمير الذي يحلّ بالمؤسّسات الإداريّة المحليّة بسبب طمع الطبقات العليا في المجتمع، والتي قد تروق لها قوانين الدولة (أو المستعمر) لتغيير أسس المؤسّسة الاشتراكيّة المحليّة (كالمشاع) في سبيل الحصول على امتيازات فردانيّة إضافيّة، وهي ما يُطلق عليها في العلوم الإنسانيّة ظاهرة **Elite capture**. حصلت هذه العمليّة في فلسطين في ظلّ تبادل عامّ للقوانين في نهاية الفترة العثمانيّة وفترة الانتداب، إلى قوانين تُشجّع فكرة المملكيّة الخاصّة وتقسيم حيّز المشاع العامّ على نحوٍ منظمّ ومقصود.

يمكن إذاً تحديد عمليّة دراسة المشاع كمجال عموميّ في فلسطين في إطار وجهة النظر الأنثروبولوجيّة الاقتصاديّة، التي تحاول فهم وتحليل مبناه المحليّ وتأثيره على بناء وترتيب العلاقات الاجتماعيّة، وفي نفس الوقت كشف القوى الاقتصاديّة والسياسيّة التي أسهمت في إضعافه واختفائه في بعض الأحيان. على وجه التحديد، يمكن وضعها في سياق دراسة المجالات والأراضي العموميّة (**the Commons**) لدى المجموعات الأصليّة حول العالم، وهو مجال بحثيّ أنثروبولوجيّ غنيّ ومهمّ يُعنى بفهم العلاقة بين المجتمع المحليّ ومفاهيمه التشاركيّة، والقوى الرأسماليّة العالميّة التي تُطبّقها الدولة الحديثة (بواسطة احتكارها لوضع القوانين والعقوبات العنيف). مؤخراً، حازت أليينور أوستروم على جائزة نوبل بسبب أبحاثها المقارنة التي أظهرت الأسس المشتركة لحالات متعدّدة نجحت فيها منظومات عموميّة عديدة في الصمود في وجه هذه القوى الهادمة. على سبيل المثال، لا زالت معظم القرى السويسريّة تعتمد حتّى اليوم نظاماً تشاركيّاً ديمقراطيّاً لإدارة أراضيها عمره مئات أو آلاف السنين، وهو يتشابه مع المشاع الفلسطينيّ في كثير من النواحي. ويذهب بعض الباحثين إلى التشديد على العلاقة بين هذا التراث السويسريّ القديم وتطوّر مفهوم الديمقراطية المباشرة ومبنى الدولة اللامركزيّة هناك.

¹ Schaebler, B. 2001. Practicing Musha: Common lands and the common good in southern Syria under the Ottomans and the French. In Roger Owen (ed.) *New Perspectives on Property and Land in the Middle East*. Massachusetts: Harvard: Harvard Center for the Middle Eastern Studies. Pp. 241-311.

أصدر العثمانيون مشروع الإصلاح القانوني في عدة فترات منذ منتصف القرن التاسع عشر ("التنظيمات")، آمليين بذلك تقوية اقتصاد الإمبراطورية الضعيف بواسطة جباية أكبر للضرائب، في خِصَم صراع ذلك "الرجل الميّت" أمام القوى الاستعمارية العالمية. اعتمد الأتراك روح القوانين الفرنسية، التي نُصّت أولاً في عهد نابليون، ولا سيّما تحكيم مبدأ الملكية الخاصة للأرض على حساب أيّ تنوع قائم لمؤسسة الملكية المشتركة، التي انتشرت آنذاك في كلّ بقاع الأرض. هذا التغيير ساعد على خصخصة (privatization) المساحات المشتركة في العديد من المناطق، والسيطرة عليها بواسطة عدد من العائلات الغنيّة في لبنان وفلسطين - كعائلة سرسق اللبنانية على سبيل المثال.

مع قدوم الانتداب البريطانيّ إلى المنطقة، كان للحقوق العامة والخاصة بالأراضي أن تتأثر به تأثراً بالغاً، إذ صرّح البريطانيون مبكراً أنّ المشاع هو "مؤسسة قديمة ومتأخرة في سلّم التقدّم الاجتماعيّ الاقتصاديّ"، وعملوا منذ البداية على تدميره. ويمكن هنا تشخيص سببين أساسيين أسهما في تكوين السياسات البريطانية حول المشاع:

أولاً، مع إصدار وعد بلفور، عمل البريطانيون -خفية وعلائية- على ضمان ذلك الوعد عن طريق توسيع الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، إذ اعترف إيرنيست داوسون، مخطّط "برنامج تسجيل الأراضي في فلسطين"، أنّ التعهّد البريطانيّ لليهود أسهم في "تراكم الجهود من أجل تطبيق سياسة تسجيل الأراضي". إحدى تلك الخطوات الأولى لتحقيق الوعد البريطانيّ للصهيونية العالمية كانت بناء المظلة القانونية لشراء الأراضي الفلسطينية بواسطة المنظمات الصهيونية أو بعض أعضائها الأغنياء، وجرى التصديق على قوانين جديدة لتنظيم نقل وشراء وتسجيل أراضي المشاع المشتركة إلى حيّز الأراضي الخاصة. داوسون ذاته أعلن سنة 1923، على ضوء عمل "لجنة استقصاء المشاع في فلسطين" في السنة ذاتها، أنّه "من الممكن، لا بل من الواجب علينا، تدمير المشاع الفلسطينيّ". في سنة 1931، عبّر لويس فرينش (مدير مكتب التطوير للانتداب) عن قلقه بسبب بطء تطبيق تلك السياسة، ولخصّ موقف حكومة الانتداب بطلبه من الموظفين عنده تشجيع تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى منظومة الملكية الخاصة: "كلّ تقسيم للأراضي -وإن كان بالغ السوء- هو أفضل لنا من المشاع". لهذا السبب، مثلاً، منح الانتداب تسهيلات وتخفيضات في الرسوم للقوائم الكبيرة بغية تشجيع أصحابها على التقسيم والتحوّل إلى نظام الملكية الخاصة.

ثانياً، أظهر بعض الباحثين العلاقة القويّة بين مصالح الاستعمار والانتداب مع المصالح الرأسمالية التجارية للشركات والبنوك البريطانية، بل تطابقتها في كثير من الأحيان. أحد النماذج لهذه العلاقة كان محاولة "تطوير" الأرض المحليّة بواسطة إعطاء قروض ذات فائدة بنكية للمزارعين، وبالنهاية من أجل جباية أكبر للضرائب، فكان نظام المشاع الحاجز الأكبر في وجه تلك القوى الرأسمالية، حيث حظر ظاهرة إغراق المزارع الفرديّة بالديون.²

الفرضية البريطانية حول عدم نجاعة المشاع الفلسطينيّ في إدارة الحيّز العامّ الاقتصاديّ والزراعيّ كانت بعيدة جدّاً عن الحقيقة. عمل المشاع كنظام اجتماعيّ متكيف جدّاً ومرن؛ إذ أعاد أفرادها توزيع الحقوق بينهم بصورة دورية وفقاً

² Nadan, A. 2003. Colonial Misunderstanding of an Efficient Peasant Institution: Land Settlement and Mushā' Tenure in Mandate Palestine, 1921-47. *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, Vol. 46, No. 3, pp. 320-354.

لاحتياجاتهم ومشاكلهم. العمل في المشاع نظم الجهد المشترك والمتبادل، بواسطة سلسلة من الحوارات والاتفاقيات، قرروا فيها معاً على نحوٍ جماعيٍّ ديمقراطيٍّ أموراً إداريةً كثيرة، من بينها: استقبال الغرباء في المنزل (بناية مملوكة عمومية في وسط القرية)؛ نوعية الأشجار أو النباتات المستخدمة سنوياً في الزراعة؛ كيفية العمل في الأرض؛ التعاون في رعاية المواشي؛ كيفية تقسيم الأوقات للحصول على ماء النبع. بالإضافة إلى ذلك، وبما لا يقل أهمية عما ذكر، ساعد المشاع في تبادل الخبرات الشخصية المتراكمة على مدى الأجيال، وأصبح أيضاً "نظام تأمين" ضمن مساعدة المزارع الضعيف أو المريض، ورتب له خيارات مختلفة وقت الحاجة.

كان من المميزات الأخرى للمشاع، التي أقلقت الانتداب والحركة الصهيونية في محاولاتها للسيطرة وشراء الأراضي، قدرته على منع التدخل الخارجي على أنواعه في أمور المجتمع المحلي، ولا سيما قدرته على منع بيع الأراضي غير المستعملة استعمالاً مكثفاً. هذه المنظومة المحلية لاتخاذ القرارات، والتي أنتجت بصورة متجددة قيمة نوعية واجتماعية لأراضي الحيز العام، منعت العديدين من بيع حصصهم في سوق الأراضي التجارية التي قيمت الأرض وفقاً لقيمتها الاقتصادية المالية فقط.

أثبتت الأبحاث التاريخية أن المشاع استطاع لفترة طويلة من السنين إبعاد الأراضي الفلسطينية عن سوق البيع والشراء الذي سيطرت عليه المنظمات الصهيونية الغنية. حتى سنة 1917، بالرغم من القوانين العثمانية الجديدة، حافظت فلسطين على 75% من أراضي نظام المشاع. موريس هكستر، عضو الوكالة اليهودية، طالب حكومة الانتداب بالإسراع في "القضاء على المشاع"، وذلك أنه "يمنع التطوير الجدي، ويغذي روح الشجاعة وعدم الخوف لدى المزارعين". لهذا السبب، اقترح إجراء تقسيم قسريٍّ لكل أراضي المشاع الفلسطيني. وفعلاً، في سنوات الثلاثين غدت السياسات البريطانية متوافقة مع ما طالبت به القوى والمؤسسات الصهيونية. على الرغم من ذلك، أظهرت تقارير رسمية أن الفلاحين استمروا في مقاومة فرض التقسيم عليهم، مما جعل البريطانيين يستعملون طرقاً التفاوضية لإقناعهم. لكن مع تراكم الإغراءات المادية أمام بعض الأفراد والمخاتير في القرى الفلسطينية المستضعفة لتقسيم المشاع وبيعه في السوق التجارية، التي لم تتوقف بريطانيا عن خلقها وتشجيعها، ومع ازدياد عروض الشراء الصهيونية، انخفضت النسبة إلى 23% تقريباً في نهاية سنوات الأربعين، ومن ثم تلاشيه بعد قيام دولة إسرائيل. بعد أن استطاع الانتداب البريطاني تدمير معظم أنظمة المشاع في فلسطين، أعرب فرينش نفسه عام 1946 عن سعادته لإزالة "هذا النظام الشرير".

من الواضح لنا اليوم أن هدم نظام المشاع كان له مؤثرات تاريخية، اقتصادية واجتماعية على المجتمع الفلسطيني، حيث توافق شراء الأراضي الفلسطينية بحسب قانون الانتداب مع ذات المناطق التي تخلى أصحابها الفلسطينيون فيها عن المشاع طوعاً أو إكراهاً. فحيث انتقلت أراضي المشاع إلى الملكية الخاصة كثرت أيضاً المستوطنات اليهودية (راجع الخارطة أدناه التي تظهر المناطق ذات الملكية الخاصة اليهودية قبل عام 1944).

دروس من الماضي الفلسطيني

ثمّة أبحاث أنثروبولوجية في عدّة مناطق فلسطينية وسورية لا تزال تُضيف وتُثري فهمنا لحسنات مؤسسة المشاع التي فاقت بكثير أي سلبيات تُذكر. ممارسته بشكل يوميٍّ أسهمت في تثبيت العلاقات المبنية على المساواة الطبقيّة، حيث

يصفه فايرستون كوسيلة "للتسوية" الطبقيّة، في حين تميّزت القرى الفلسطينية التي تخلّت عن المشاع مبكراً بظهور طبقات اجتماعيّة من الأغنياء والفقراء.³

أظهر الأنثروبولوجيان روز ماري صايغ وسكوت عطران عدّة إيجابيات اقتصادية للمشاع، على العكس ممّا وصفه به موظفو الانتداب. أسهم مبنى المشاع العموميّ الاشتراكيّ في تقوية التعاون في حالات الكوارث الطبيعيّة، والطقس القاسي أو حتّى لصدّ محاولات السرقة. كذلك أسهم التواصل الاجتماعيّ المستمرّ لإدارة شؤون هذا الحيّز (من أراضٍ زراعيّة، وأراضٍ للرعي، والمنزول، وعين البلدة -وما الى ذلك)، والمتمثّل في تبادل المعرفة والخبرات الذاتيّة لأفراد المجموعة، أسهم في إنشاء الحدود الاجتماعيّة المرنة والحكيمة على نحوٍ توافقيّ. هذا أيضاً ساعد على تخفيف حدّة النزاعات الشخصيّة، وعلى تداركها في مراحلها الأولى قبل تفاقمها. على وجه الخصوص، تذكر صايغ أنّ المملكيّة العامّة لأراضي المشاع منعت أيضاً الخلافات العائليّة حول توريث وتقسيم الأرض في حصص فرديّة.⁴

بنتون يعتقد أنّ عمليّة بناء وتقوية الثقة بين أفراد المجتمع كانت من بين الإيجابيات الأخرى المهمّة لتنظيم الحيّز العامّ وفق أسس المشاع، حيث أسهم ذلك في احترام الاتّفاقيّات الداخليّة بينهم لتحسين منتوج هذه الأراضي على المدى البعيد. وما يثبت ذلك أنّه رافق مسيرة تدمير المشاع والانتقال إلى المملكيّة الخاصّة (المفروز) انبثاق خلافات جديدة كثيرة في البلدات الفلسطينية لم تشهدها من قبل.⁵

استطاع المشاع إذًا المحافظة على مبناه وعلى النسيج الاجتماعيّ حوله بواسطة صفات محدّدة، يمكن تلخيصها كما يلي: صياغة قوانين محليّة واضحة مرفقة بطرق عقوبات اجتماعيّة متدرّجة لمن يخالفها؛ أساليب متّفق عليها لحلّ النزاعات؛ مشاركة واسعة في إدارة المشاع واتّخاذ القرارات حوله؛ رفض المبنى الهرميّ الذي يشجّع نشوء طبقة متحكّمة من الصعب محاسبتها أو تغييرها وقت الحاجة؛ استقلاليّة ذاتيّة عن السلطات العليا في الدولة.

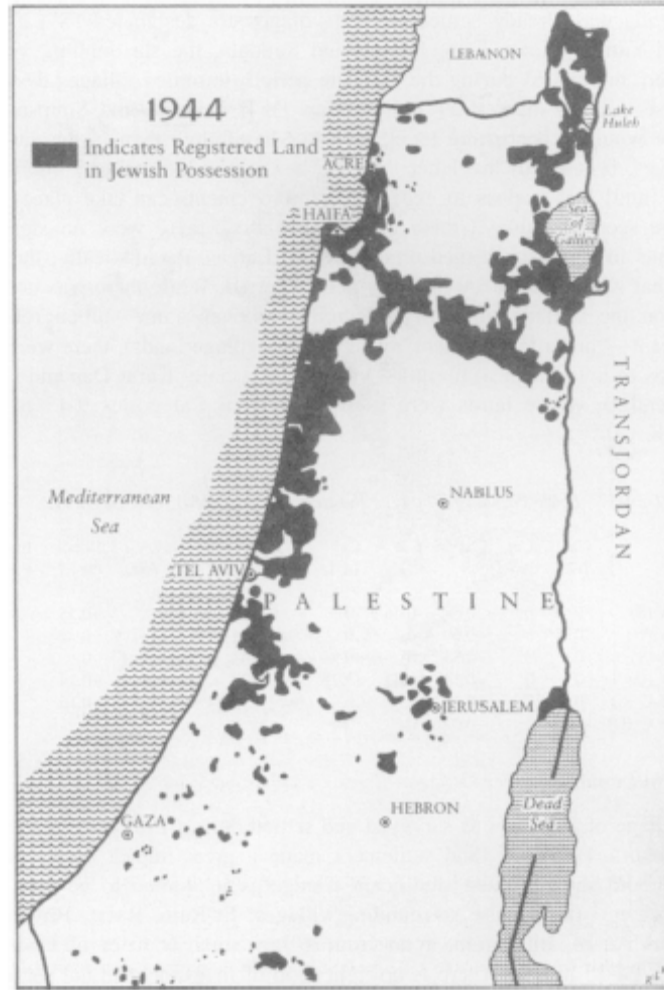
علينا في النهاية تقييم المشاع كوسيلة اجتماعيّة هامّة شجّعت على احترام الرأي الآخر، وعلى اتّخاذ القرار الإداريّ على نحوٍ ديمقراطيّ توافقيّ مستقلّ، دونما حاجة إلى أيّ تدخّل خارجيّ. لا نعرف -مثلاً- عن حالة واحدة طلب فيها أبناء القرية مساعدة الحكومة وتدخلها في فرض التوزيع الدوّريّ بين أفرادها. تجربة المشاع الفلسطينيّة هي تراثنا المفقود في إدارة الحيّز العامّ المشترك، وإنّ فهمنا تاريخنا الطويل هذا في إدارة مواردنا المشتركة، فقد نجح كذلك في مواجهة بعض التحدّيات التي يفرضها مفهوم الحيّز العامّ في العصر الحديث.

³ Firestone, Y. 1990. The Land-Equalizing Musha' Village: A Reassessment, in Gilbar, Gad G. (ed.), **Ottoman Palestine, 1800-1914: Studies in Economic and Social History**. Leiden: E.J. Brill. pp. 91-129.

⁴ Sayigh, Rosemary. 1979. *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries; A People's History*. NY: Zed Books.

⁵ Bunton, M. 2000. "Demarcating the British colonial state: land settlement in the Palestine Jiftlik villages of Sajad and Qazaza." In Owen, R. et.al (ed.) *New Perspectives on Property and Land in the Middle East*. Massachusetts: Harvard Center for the Middle Eastern Studies.; Bunton, M. 2007. *Colonial Land Policies in Palestine*. NY: Oxford University Press.

خارطة المملكيّة اليهوديّة الخاصّة بالأراضي في فلسطين قبل عام 1944



Source: Stein, K. 1985. *The Land Question in Palestine, 1917-1939*. London.

*د. رامز عيد هو محاضر في العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية في الجامعة المفتوحة وفي كلية سخنين.